الاخران وبالنسبة الى الصوادق الحفظ والتصديق جميعا وذلك
لبرائتها عن الشرور والنقائص فلا احتياج عليك لو اتخذت النسبة
العقدية من حيث يرتسم في الانوار المفارقة بلا ادراك التصديقي مطابق
الحكم من حيث هو في ذهن سافل والواقع الذي به يقاس الصدق والكذب
واما ما كان فالصدق حال النسبة العقدية بالقياس الى الواقع باعتبار
وباعتبار نسبتها الى الامر نفسه على ان يكون هي المطابق بالكسر والكذب
حالها بالقياس الى الواقع اليها بالمطابقة وباعتبار نسبة الامر نفسه
اليها على ان يكون هي المطابق بالفتح واما النسبة العقدية في الاذهان
العالية التي هي الانوار المفارقة والمراتب الشاهقة المرتفعة عن افق التغير
الزمانات فامرها في الصدق ارفع واعلى من ذلك كله فان علم الانوار القدسية
اجل من ان يوصف بالصدق فانما هو صراح الحق بمعنى انه الواقع الذي
يقاس الصدق لا المطابق الذي هو الصادق وانت لا يذهب عليك
ان اتحاد النسبة العقدية من حيث الارتسام في العقول العالية المدركة
بلا ادراك التصديقي جناح عظيم وجهل جسيم ناش عن عمى البصيرة
ويابى عن استماعها اسماع العقول الصمية ليس من المحقق لديك
لدى كل من له عقل سليم وذهن مستقيم انه لا يعقل تصديق شيء
اذ كان حكاية عن امر ما كيف والتصديق متعلق خاص لا يتعدى عنه
وهو النسبة الحاكية الفردا ومع الطرفين الماخوذ كل منها اجمالا ولو كان
مطابق العقود النسبة الموجودة في الاذهان العالية لم يكن تلك النسبة
حكاية على هذا الرأي كسائر نسب الانشائية لا يصح تعلق التصديق
اصلا فانهم ثم ما قال شيئا بالنسبة الى الكواذب مجرد الحفظ بالنسبة

الى



الى الصوادق الحفظ والتصديق لشيء عجاب وللذاهب اصلا ان اما
يعلم انه اذا كان الصدق والكذب مطابقتها لمصداقات العقول الفعالة وعدم
مطابقتها اياه فليس هنالك قبل تصديقه صدق ولا كذب فلا يصح هذا
التقسيم بل اللائق الذي هذا الرأي ان يقول قد حصل العقل الفعال جميع
المدركات فصدق بعضا وكذب بعضا آخر بحيث اغراضه لو امكن التصديق
والتكذيب بدون المطابقة وعدمه ويتم بما رهبنا عليك مطلقات هذه المقالة
وبعبارة اخرى النسب العقدية الحاصلة في العقول الفعالة بعد حصولها
من دون انفكاك عنها الحصول كيف يصح ان يطلع مجرد فعلها عن موضوعها
او ما دامت حصلت في العقول المفارقة بما هي حكاية عنها طابقتها او لا
كذبت فلا يبقى نسبتها عن النسبة حاصلة عن العقول المفارقة
وانفصلت بينهما على انها حكاية عنها فلم ينكشف تلك النسب
بما هي هي في حد ورائها من دون اعتبار الغير وهو نوع من الجهل
فاذا كانت علوم العقول المفارقة فعلية في شهد مر على ما عليه الامر في نفسه
فلا يصح مطابقتها لعلمت لعل هذا هو الذي اوقع اولى هذا الرأي فيما
اوقع لكن الامر غير خفي عليك فانه لا ينافي تقدم العلم على ما في نفس الامر
المطابقية على فعلية العلم يؤكد المطابقية فان علم قبل الوجود مطابق لما
يقع بعد ولو بالنفاخ العالم فانهم ثم رد هذا الرأي بانا نعلم ضرورة انه
لا يكذب القضايا بانعدام العقول الفعالية مع منافيها ولو كانت نسبة
الى العقول المفارقة لزم كذبها بانعدامها واجيب بان العقول اسباب
لما في نفس الامر فيلزم انعدام القضايا في نفس الامر بانعدامها ولا بأس
وانت لا يذهب عليك ان سببية العقول انما يوجب كذب القضايا

King Saud University
Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1